

قانون معاقبة المجرمين (بالحبس)

رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٦

وهو يقضى بوضع احكام تتعلق بالحبس

سن المندوب السامي لفلسطين بعد استشارة المجلس الاستشاري ما يلي :-

اسم القانون	المادة ١ يطلق على هذا القانون اسم قانون معاقبة المجرمين (بالحبس) لسنة ١٩٣٦
جواز الحكم بالحبس في بعض الحالات	المادة ٢ على الرغم مما ورد في قانون الجزاء العثماني او في اي تشريع او قانون آخر ، يجوز ان يحكم بالحبس فقط على الشخص الذي يدان بارتكاب جرم يستوجب عقوبة الحبس مع الكوريك او الاشغال الشاقة

المادة ٣ تكون جميع عقوبات الحبس مقترنة بالاشغال الشاقة الا اذا امرت المحكمة بغير ذلك
يكون الحبس مفروضا بالاشغال الشاقة الا اذا كان القرار يقضى بغير ذلك

المادة ٤--(١) اذا حكم على شخص بالحبس فيجوز للمحكمة ان تأمر بمنحه معاملة خاصة ، اذا استعوبت ذلك بالنظر ماهية الجرم وسوابق الجرم
(٢) اذا حكم على شخص بالحبس دون منحه معاملة خاصة فيجوز لقاضي القضاة ان يأمر في اى وقت بمنحه معاملة خاصة بالنظر الى ماهية الجرم الذى ادين به واتى سوابقه

(٣) تكون المعاملة الخاصة وفقا للنظام الصادر بتقضى احكام قانون السجون لسنة ١٩٢١

المادة ٥ يمدد القانونان المشار اليهما في ذيل هذا القانون الى المدى المين تعديلات في الحقل الثالث من ذلك الذيل

الذيل

رقم القانون والسنة التي صدر فيها	اسم القانون	مدى التعديل
رقم ٢٩ لسنة ١٩٢١	قانون السجون لسنة ١٩٢١	تعديل الفقرة (ب) من المادة الرابعة بالاستعاضة عن البند (٣) تأمين منح معاملة خاصة للسجناء الذين يقتضى اسلوب معيشتهم منحهم معاملة خاصة بالبند التالى : (٣) تأمين منح معاملة خاصة للسجناء الذين صدر قرار من المحكمة او قاضى القضاة بمنحهم معاملة خاصة،
رقم ٣٤ لسنة ١٩٢٩	القانون التفيدي لسنة ١٩٢٩	تلغى المادة السادسة والعشرون
٢ تموز سنة ١٩٣٦		المتدوب السامى ا. غ. واكوب